Regular collection in Algeria in light of the instability of fuel prices and production for the period 2000-2021-

-**Belfadel Abdelkadir**[1]: *PhD student, Centre University Tipaza, Algeria*
-**Daami Mohamed**[2]: *Lecturer professor A, Centre University Tipaza, Algeria*

Received:05/04/2023 ***Accepted :05/06/2023*** ***Published :14/06/2023***

Abstract

The study aims to highlight the role of regular collection in Algeria in the midst of the instability of fuel prices and the fluctuation of its production for the specified period 2000-2021, by studying the volume of oil production and fuel prices and their relationship to regular collection, based on statistical data extracted from various governmental bodies and international organizations specialized in this regard.

This research paper concluded that there is a direct inverse relationship between the proceeds of regular taxation and the increase in fuel prices and the increase in its production in Algeria, due to the direct relationship between oil taxation and the increase in fuel prices, and the inverse relationship between regular taxation and the increase in fuel prices.

Key words: regular collection, fuel prices, fuel production, total revenue.
Jel Codes Classification : H02 ; Q35.

1 - ***Belfadel Abdelkadir****, Economic geography and international exchange, belfadel.abdelkadir@cu-tipaza.dz*

2- daami.mohamed@cu-tipaza.dz

الجباية العادية بالجزائر في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات وإنتاجها للفترة 2020– 2021

– **عبد القادر بلفاضل**[1]:طالب دكتوراه، مركز جامعي تيبازة، الجزائر
– **محمد دعمي**[2]:أستاذ محاضر أ، مركز جامعي تيبازة ، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2023/04/05 **تاريخ القبول: 2023/06/05** **تاريخ النشر: 2023/06/14**

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الجباية العادية بالجزائر في خضم عدم استقرار أسعار المحروقات وتذبذب إنتاجها للفترة المحددة2000-2021، وذالك من خلال دراسة حجم الإنتاج النفط وأسعار المحروقات وعلاقتهما بالجباية العادية، بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المستقات من مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن.

توصلت هذه الورقة البحثية إلى وجود علاقة عكسية مباشرة بين حصيلة الجباية العادية وارتفاع أسعار المحروقات وزيادة إنتاجها بالجزائر، للعلاقة الطردية بين الجباية البترولية وارتفاع أسعار المحروقات والعلاقة العكسية بين الجباية العادية وارتفاع أسعار المحروقات.

الكلمات المفتاحية:الإيرادات الكلية، أسعار المحروقات، الجباية العادية، الإنتاج النفطي.

التصنيفJEL:Q35 ، H02.

[1]-**بلفاضل عبد القادر**،مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، belfadel.abdelkadir@cu-tipaza.dz
[2]-daami.mohamed@cu-tipaza.dz

- **مقدّمة:**

تحتل الجباية العادية مكانه هامة في مالية الدول النامية خاصة مع تزايد وظيفتها في قيادة الاقتصاد، من خلال أداء واجباتها المالية المنوط بها التي من بينها إشباع الحاجيات العامة، الأمر الذي يتطلب تدبير موارد مالية لازمة لذلك، إضافة لما سبق تستخدمها الدول كأداة لتصويب السياسات الاقتصادية وتوجيه سلوكيات أفراد المجتمع وتعتبر صمام أمان مالي مهم لا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف.

تعاني الدول النفطية من عدم استقرار إيراداتها المالية في شق الإيرادات البترولية ذالك لسببين مهمين وهما:السبب الأول تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والسبب الثاني هو مشكلة الإنتاج النفطي ونظام الحصص وتسويقه للدول المنتجة له، وعدم التحكم وافتقار للتقنيات الفنية في الإنتاج إلا بمساعدة الشركات الأجنبية، كما أن النفط معرض للنضوب والزوال، كما تعاني معظم الدول النامية المنتجة له من مشكل استقطاب الاستثمارات الأجنبية في هذا الجانب، كل هذا يؤثر على حصيلة الإيرادات الكلية لهذه والتي من بينها الجزائر.

الجباية العادية في الجزائر غير مستقرة خلافا لما يظنه كثير من المتتبعين في الشأن الاقتصادي، إذ أنها غالبا في كل الأحوال تلجا إليها الدولة الجزائرية لتعويض تقلصات الجباية البترولية، هذا الوضع الذي جعل الجباية العادية في دور ثانوي وليس أساسي، حيث تسعى الحكومة الاعتماد على الجباية العادية لاعتبارات عديدة من بينها القدرة على التحكم فيها و كذلك تعتبر صمام أمان من تراجع أسعار المحروقات أو انخفاض الإنتاج النفطي. وعلى ضوء ما سبق صيغت الإشكالية كالتالي:**ما هو واقع الجباية العادية في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات وإنتاجها بالجزائر لفترة 2000-2021 ؟**

بغية الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكننا المرور بالإجابة عن مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع الجباية العادية في الجزائر؟
- ✓ هل تراجع أسعار المحروقات و إنتاجها يرفع من حصيلة الجباية العادية؟
- ✓ ما قدرة الاقتصاد الجزائري في الاعتماد على الجباية العادية ؟

- **الفرضيات:**
  - ✓ تتأثر الجباية العادية ايجابيا بانخفاض أسعار المحروقات و إنتاجها؛
  - ✓ تراجع الجباية البترولية يفسح المجال لزيادة حصيلة الجباية العادية؛
  - ✓ تأقلم الاقتصاد الجزائري مع هزات انخفاض الإيرادات النفطية؛
- **أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أسعار المحروقات وإنتاجها في حصيلة الجباية العادية من خلال ما يلي:

- ✓ الإلمام نظري بموضوع الجباية العادية؛
- ✓ إظهار التأثير المباشر للأسعار المحروقات وإنتاجها على الجباية العادية؛
- ✓ تبين قدرة الاقتصاد الجزائري في الحد من أثار انخفاض أسعار المحروقات وإنتاجها؛

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- **منهجية البحث:**

تم الاستعانة في هذا العمل على المنهج الوصفي في التطرق إلى الموضوع، ولدراسة هذا الموضوع تم اللجوء إلى مراجع متعلقة به، وبخصوص الجزء التطبيقي اعتمدنا على المعطيات الإحصائية المستقات من مختلف الهيئات الحكومية و الدولية.

I- الجباية العادية:

تلعب الجباية العادية دور مهم في تجميع الموارد الذاتية للدول، حيث أنها تشكل مصدرا ماليا رئيسيا لا ينتهي مادام تواجد هناك جريان اقتصادي تجاري وصناعي لمختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وتعد الجباية العادية ركن من أركان السياسة الضريبية التي تقود وتوجه الاقتصاد وسلوكيات المجتمع لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

I-1-مفاهيم حول الجباية العادية:

تعددت مفاهيم الجباية العادية إلا أن مضمونها وجوهرها واحد والتي من أهمها:

- ✓ الجباية مجمل الاقتطاعات المفروضة إجباريا من الدولة والتي تضم كل الرسوم، الإتاوات، وكل الضرائب والاشتراكات المساهمات الاجتماعية. (محرزي، 2003، صفحة 217).
- ✓ الجباية كل الاقتطاعات المجباة لصالح الدولة أو إحدى ممثليها من هيأتها العمومية وتشمل هذه الاقتطاعات الرسوم والإتاوات والضرائب والحقوق والثمن العام والاشتراكات. (الخطيب، 1992، صفحة 7).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجباية تضم مجموعة من الاقتطاعات المالية، فالإتاوة تفرض على الأشخاص الطبيعيين مقابل حصولهم على امتياز، وتفرض الرسوم مقابل الانتفاع بخدمة معينة، وفي المالية الحديثة تركز الدور على الضريبة كمورد أساسي للإيرادات.

I-2مكونات الجباية العادية:

تتكون الجباية العادية من ضرائب ورسوم و إتاوات واشتراكات والتي يتم تفصيلها كالتالي:

✓ الضرائب مبالغ نقدية يدفعها المكلفين جبرا مشاركة منهم في دعم النفقات ومصاريف مستلزمات العامة وتكاليفها، بصورة نهائية دون الحصول على منفعة خاصة مقابل هذه المشاركة، وذالك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (المختار، 2019، صفحة 7).أو هي اقتطاع نقدي تأخذه الدولة بصيغة نهائية من دون تعويض بغاية تغطية الأعباء العامة.(Carl, 1931, p. 72) .

✓ الرسوم مبالغ نقدية يدفعها الأفراد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيأتها العامة في مقابل نفع خاص يحصل عليه هؤلاء الأفراد بجانب نفع عام ينعكس على المجتمع قاطبة. (سوزي، 2009، صفحة 104).

✓ الإتاوات ويطلق عليها أيضا مكافأة الخدمة المؤداة عن المبلغ المالي المدفوع من المستغل من خدمة عامة أو هيكل عمومي معين، أي دفع الإتاوة من الأشخاص المستفدين من الخدمة أو المنشاة التي هي تحت تصرفهم أو استغلالهم. (قدي، 2011، صفحة 26).

✓ الاشتراكات الاجتماعية هي "متحصلات برامج الضمان الاجتماعي وبرامج أرباب العمل للتامين الاجتماعي، التي تقدم منافع بخلاف منافع التقاعد. وقد تكون مساهمات الضمان الاجتماعي إجبارية أو طوعية؛وقد يدفعها المستخدمون أو أرباب العمل نيابة عن مستخدميهم أو العاملون لحساب أنفسهم أو الأشخاص الغير عاملين". (قدي، 2011، صفحة 28).

I-3علاقة ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الإنتاج للمحروقات على الجباية العادية:

إن ارتفاع المحروقات وتزايد إنتاجها يعتبر نعمة على الدول النفطية، وكي تتجنب نقمها عليها استغلال هذا الوضع المالي المريح، وذالك من خلال التحرر من هيمنة القطاع الرئيسي الذي هو المحروقات تدريجيا في تكوين ومساهمة الناتج المحلي الإجمالي.

تحاول الدول استغلال ارتفاع أسعار المحروقات وإنتاجها من اجل الانتقال السلس من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع منيع ضد كل العوامل الخارجية أو حتى العوامل المؤثرة الداخلية، هذا الوضع يدعم الجباية العادية التي يجعلها في مأمن إلى حد ما عن التأثير الخارجي، أسوة ببعض الدول النفطية التي لها تجارب مشجعه في هذا المجال كدولة الإمارات العربية المتحدة، والجزائر طبعا من ضمن هذه الدول تسعى إلى استغلال ارتفاع الأسعار وزيادة إنتاج المحروقات لدعم الإيرادات غير النفطية، لتبسيط تأثير ارتفاع أسعار المحروقات وإنتاجها على الجباية العادية .

الشكل رقم (01):علاقة ارتفاع أسعار المحروقات وإنتاجها على الجباية العادية.

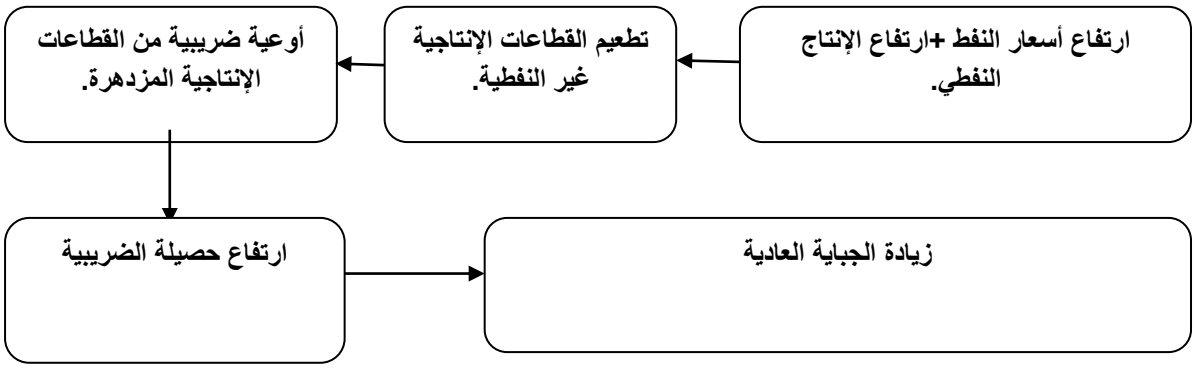

المصدر:من إعداد الباحثين.

II- العوامل المؤثرة الغير مباشرة في الجباية العادية نظريا:

تعتبر الجباية العادية من أساسيات النظام المالي التمويلي لأي موازنة وحجر أساس لانطلاق أي برامج اقتصادية، فتولي الدول النفطية أهمية قصوى لها بعيدا عن الوضعية الجبائية البترولية التي تتأثر بأسعار المحروقات وإنتاجها الذي يؤثر في حصيلة الجباية العادية بشكل غير مباشر.

II –1– مفهوم الجباية البترولية:

ترتبط الجباية البترولية حسب توجه كل دولة وكل منظمة، وفما يلي أهم مفاهيم:

✓ نوع من الإيرادات العامة يندرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، إلا أن له خصوصيات مختلفة ومميزة عن الإيرادات الجبائية الأخرى و التي جعلت المشرع الجزائري يعالجها في شكل منعزل عن باقي الجبايات، فتخضع لقانون خاص، فيمكن اعتبارها ضرائب بترولية تدفع مقابل الترخيص من الدولة لاستغلال باطن الأرض الذي هو ملك الدولة. (سايح و عزوز، 2018، صفحة 256)

✓ الجباية البترولية مجموع الضرائب والرسوم والإتاوات والغرامات المتبعة في الصناعة النفطية.

II–2–الإنتاج النفطي:

عرف البشر المحروقات منذ القديم ويرجح منذ بداية الحياة الإنسان على كوكب الأرض، حيث كانت المحروقات الأساس الحقيقي المساعد على تحسين مستوى الحياة، وتعتبر كمحور دوران التقدم الإنسانية في الماضي والحاضر والمستقبل المؤقت.

يلعب حجم الإنتاج المحروقات للدول دور كبير في تحديد حصيلتي الجباية العادية والجباية البترولية، فالدول النفطية التي تنتج 10مليون برميل يوميا تختلف حصيلتها للجباية العادية والجباية البترولية عن دولة تنتج مليون برميل، فالجباية البترولية مجموعها عبارة عن ضرائب وإتاوات وغرامات متعلقة بالإنتاج المحروقات بصفة عامة الصناعة المتعلقة بقطاع المحروقات، والذي بدوره حتى ولو كان النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري خارج قطاع المحروقات لدولة مثل السعودية مزدهر فلا وجه مقارنة للجباية البترولية بالجباية العادية بالرغم من توجهات هذه الدولة من إطلاق برامج تعزز وتفك من الارتباط الشبه كلي للجباية البترولية للإيرادات الضريبية الكلية من خلال رؤية محمد بن سلمان التنموية لسنة 2030.

II–3– محددات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية:

عرفت أسعار المحروقات عدم استقرار على مر اكتشافها إلى يومنا هذا، وذالك راجع إلى عدة عوامل مختلفة عن بعضها البعض والتي نذكرها كما يلي: (تقرارت و واخرون، 2019، الصفحات 73-78)

✓ محدد العرض والطلب حيث يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، أولها الطلب على النفط، يوجد عدة عناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول: كمتوسط دخل الفرد، العلاقة العكسية بين السعر والطلب على النفط، هيكل الناتج الوطني، الخ..... . (بوطيب و غزاوي، 2019، صفحة 56).

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

✓ العوامل الجيوسياسية لقد أثبتت لنا الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية والصحية الماضية بأن لها دور أساسي في تحديد سعر المحروقات ولعل أبرزها في قرن الماضي الحرب العربية الإسرائيلية في السبعينيات والأزمة الروسية الأوكرانية في 2019في قرن الحالي ذلك بالارتفاع المحروقات خاصة الغاز.

✓ الطاقات المتجددة والبديلة منذ إنشاء الوكالة الطاقة الدولية عقب الحرب العربية الإسرائيلية التي كانت من ابرز توصياتها تقليل من استهلاك المحروقات والاعتماد على الطاقات النظيفة في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ ظهور الغاز الصخري والبترول الصخري كمنافس حقيقي للمحروقات خاصة بعد تذليل التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي من تكلفته العالية، توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدامه لتقليل الاعتماد على النفط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارهما من اكبر الممولين لها.

✓ العوامل التقنية حيث تخضع بعض المنشات والهياكل إلى الصيانة والتجديد مما يؤثر على خطوط الإمدادات العالمية. (حمزة و البار، 2022، صفحة 1104)

✓ حالة المخزونات الاحتياطية له دور استراتيجي لضبط أسعار المحروقات في حالة ارتفاع احتياطات المخزون يتقلص الطلب على النفط ومنه يزداد العرض فتنخفض الأسعار، والعكس صحيح فتراجع المخزون الاحتياطي إما بسبب زيادة الاستهلاك أو بسبب دخول الدولة كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية في حرب مما يجعلها في حاجة كبيرة إلى النفط.

✓ أسعار الصرف أبرزها الدولار الأمريكي المسعر والمرتبط به مما يؤثر عليه تصاعديا وتنازليا.

✓ عوامل المضاربات في الأسواق العالمية بالرغم من تأثيرها الثانوي إلا أنها دورها في الارتفاع والانخفاض أسعار المحروقات أثبتته لنا التجارب السابقة.

توجهات وسياسات الشركات الأجنبية الكبرى بصفتها محتكر تكنولوجيا الإنتاج، فهي تراعي مصالحها بدرجة الأولى.

III–الجباية العادية في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات وتذبذب إنتاجها:

تقييم الجباية العادية من خلال عاملين هما:

✓ العامل الأول: أسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛

✓ العامل الثاني: الإنتاج النفطي وعلاقته بالجباية العادية،

III–1–انعكاسات عدم استقرار أسعار المحروقات على الجباية العادية بالجزائر للفترة2000–2021:

تعتبر الأسعار المحروقات من ابرز العوامل المحددة لحصيلة الإيرادات الضريبية للدول النفطية، فما مدى ارتباط أسعار النفط بحصيلة الجباية العادية؟ هذا ما يوضحه الجدول.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الجدول رقم (01):الجباية العادية في ظل عدم استقرار أسعار المحروقات بالجزائر للفترة2000-2021.

التغير / السنة	الجباية العادية %	الجباية البترولية %	أسعار البترول دولار | البرميل	التغير / السنة	الجباية العادية %	الجباية البترولية %	أسعار البترول دولار | البرميل
2000	25.7	74.3	28.7	2011	33.9	66.1	112.9
2001	36.3	63.7	24.7	2012	36.1	63.9	111.4
2002	41.2	58.8	24.9	2013	38.3	61.7	109.3
2003	34.9	65.1	28.7	2014	40.1	59.9	99.6
2004	33.4	66.6	38.3	2015	55.4	44.6	52.7
2005	26.4	73.6	54.6	2016	65.2	34.8	44.2
2006	25.4	74.6	66.0	2017	64.8	35.2	54.1
2007	26.5	73.5	74.6	2018	58.7	41.3	71.4
2008	22.9	77.1	98.9	2019	61.8	38.2	64.4
2009	36.7	63.3	62.3	2020	72.7	27.3	39.0
2010	35.8	64.2	80.3	2021	60.4	39.6	70.8

La source est préparée par les chercheurs, en s'appuyant sur: -Ministère des Finances- DGPP,"Rétrospective-Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2020", www.dgpp-mf.gov.dz.

-https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html

- https://www.opec.org/opec_web/en

من الجدول رقم (01) يتبين لنا أن ارتباط عكسي، أي كلما زادت أسعار المحروقات تقلصت الجباية العادية في مجمل السنوات الدراسة والتي تمثلت في أن عائدات المحروقات كانت بصدد صب مداخيلها في قطاعات أخرى مما رفع حصيلة الجباية العادية بالرغم من ارتفاع أسعار المحروقات، وهذه الملاحظة تنطبق على الفترة 2000-2010 إضافة أن الجزائر كان التفكيك الضريبي والجمركي جزئي وتدريجي على حسب الاتفاقيات الشراكة المبرمة مع مختلف التكتلات والكيانات الاقتصادية المختلفة، أما الفترة 2010-2021 يتضح جليا أن الارتباط في كل سنوات يترجم العلاقة العكسية غير مباشرة بين ارتفاع أسعار المحروقات وانخفاض الجباية العادية، وهذا الأمر منطقي باعتبار ارتفاع الجباية البترولية على حساب الجباية العادية. و من الجدول هناك سنوات فاصلة في تحديد علاقة العكسية بين ارتفاع أسعار المحروقات وانخفاض الجباية العادية وهما كالتالي:

- ✓ **ارتفاع سعر البرميل سنة 2008الى98.9 دولار للبرميل أدى بالجباية العادية إلى تحصيل اضعف قدر ب:22.9% من الجباية الكلية.**
- ✓ **انخفاض سعر البرميل سنة 2020الى 39.0 دولار للبرميل أدى بالجباية العادية إلى تحصيل مرتفع قدر ب:72.7% من الجباية الكلية.**

وبالتالي من خلال دراسة العامل عدم استقرار الأسعار المحروقات يؤثر عكسيا وبطريقة مباشرة في حصيلة الجباية العادية.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الشكل (02):علاقة ارتفاع أسعار المحروقات بالجباية العادية والجباية البترولية.

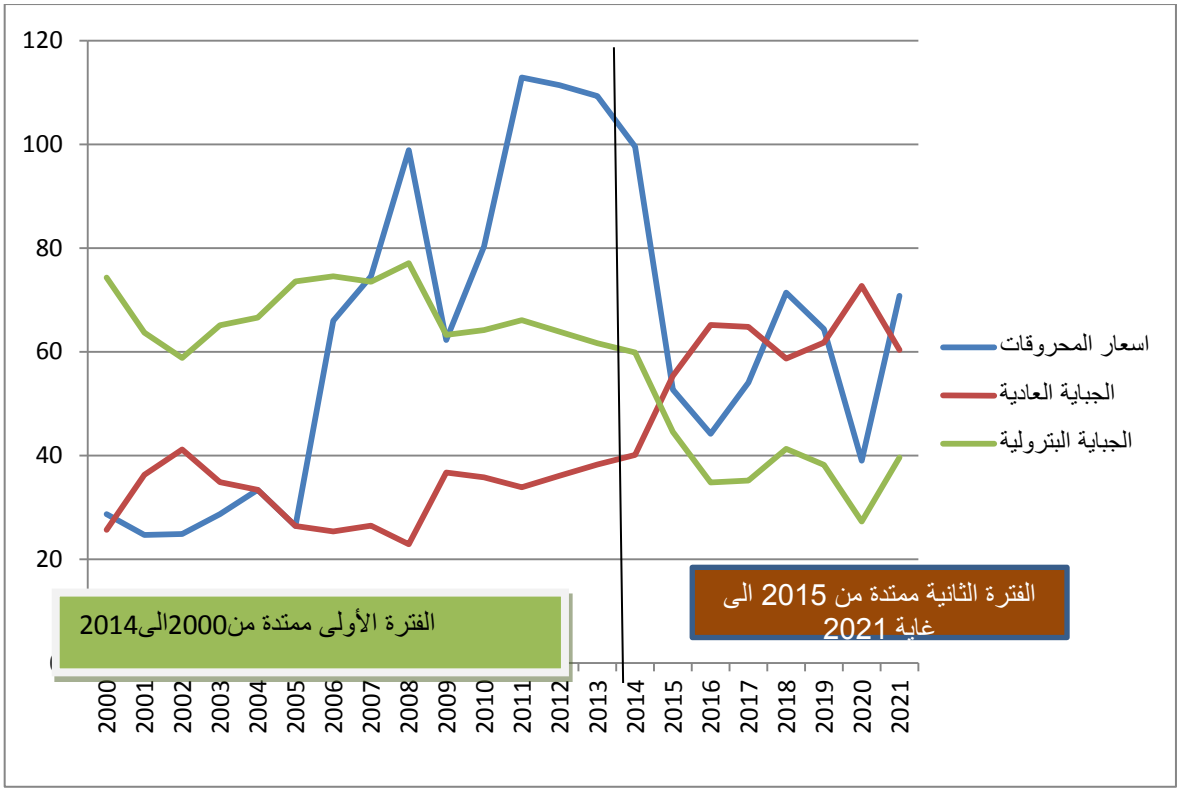

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01)

■من خلال الشكل (02) نلاحظ ما يلي:

أن الفترة الزمنية الكلية لعلاقة أسعار المحروقات بالجباية العادية تنقسم حسب الشكل(02) إلى فترتين زمنيتين لنقطتين انعطاف وتم تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين زمنيتين و هما:

✓ الفترة الزمنية الأولى ممتدة من2000الى2014 والتي عرفت تناغم كبير بين ارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع الجباية البترولية، في حين أن الجباية العادية كلما ارتفعت الجباية البترولية بارتفاع الأسعار المحروقات تنخفض الجباية العادية، هذا يفسر العلاقة العكسية لارتفاع الأسعار المحروقات على انخفاض الجباية العادية.

✓ الفترة الزمنية الثانية

✓ ممتدة من 2015الى2021 شهدت هذه الفترة الزمنية انخفاض أسعار المحروقات مما انعكس ايجابيا على ارتفاع الجباية العادية، فارتفاع الجباية العادية فرضته عوامل أبرزها ارتفاع العجز الموازني بسبب انخفاض الجباية البترولية بسبب تراجع أسعار المحروقات والسبب الثاني الاعتماد المتزايد على الإيرادات الضريبية في القوانين المالية السنوية وحتى التكميلية والمعدلة، والسبب الأخر غير مباشر إلا انه فرض منطقة وهو تأكل ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات في قانون مالية سنة2016 تقريبا، بالإضافة إلى ضغوطات الصندوق النقد الدولي الذي وضع الجزائر بين خيارات قاسية وهي رفع الدعم التحويلات الاجتماعية أو الاقتراض، كلها أمور حتمت على الجزائر الاعتماد على الجباية العادية من خلال عدة إصلاحات ضريبية وإصلاحات اقتصادية هيكلية تتضمن تنويع هيكل الإنتاجي.

- تحليل نتائج من الجدول رقم (01) والشكل رقم(02) ما يلي:

✓ أن ارتفاع أسعار المحروقات يؤثر في الجباية العادية سلبا، وذالك لارتفاع حصيلة الجباية البترولية التي تتأثر حصيلتها مباشرة بارتفاع أسعار المحروقات بعلاقة طردية، كما لا يخفى على أن الجزائر ابتداءا من سنة2015 في ظل انخفاض أسعار المحروقات ضاعفت الاهتمام بالتوجه نحو الاعتماد على الجباية العادية وهو ما حقق نتائج ايجابية بارتفاع حصيلة الجباية العادية، حيث أن ارتفاع حصيلة الجباية العادية استفاد من عاملين أساسين وهما التوجه الاقتصادي بالاعتماد على بديل للقطاع المحروقات في ظل استنفاذ صندوق ضبط الإيرادات سنة2017، والعامل الثاني انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من سنة2015 شجع الحكومة بل و وفرض عليها واقعا استثنائيا في البحث عن مصادر للإيرادات الضريبية من غير قطاع المحروقات المتعثر وزداد تعثره بظهور جائحة كورونا سنة2019 وتعثر الإمداد العالمي له في الأسواق العالمية، كما لاننسى تعثر في نهاية سنة2014 لأسعار المحروقات بسبب توازنات دولية وسياسة كسر العظام المنتهجة من قبل بعض الدول النفطية وتحول سياستها من تفكير في ارتفاع أسعار المحروقات إلى التفكير في كسب مشترين أخريين وهو انتهاج لم يكن مطروحا لدى بعض الدول النفطية المنضوية تحت لواء الأوبك وأبرزها السعودية.

✓ علاقة طردية بين أسعار المحروقات والجباية البترولية، كلما زادت أسعار المحروقات ازدادت معها الجباية البترولية.

✓ علاقة عكسية بين ارتفاع أسعار المحروقات وحصيلة الجباية العادية في أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، حيث الأسباب الحقيقية أن الجزائر في السابق وهو ما نلاحظه من سنة2000الى غاية سنة2014 لم تكن تهتم بالجباية العادية بالقدر اللازم في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وفي ظل ارتفاع الاحتياطات الصرف الأجنبية للعملة الصعبة التي بلغت مستويات 200مليار دولار، وفي ظل كذالك تشبع صندوق ضبط الإيرادات الممول الرئيسي لأي عجز موازناتي للميزانية الدولة، أما الأسباب الظاهرية أن تطور وتزايد حصيلة الجباية العادية مستحيل أن يظهر تفوقه على الجباية البترولية إذا كانت أسعار المحروقات مرتفعة فوق مستويات مثلا100دولار للبرميل، وعليه مهما اعتمدت الجزائر وبلغت الجباية العادية أوجها وقيمها المثالية فاءن أي ارتفاع لسعر المحروقات يتجاوز عتبة100دولار برميل يحجب تطور الاعتماد على الجباية العادية.

III-2- انعكاسات تذبذب إنتاج المحروقات على الجباية العادية بالجزائر للفترة2000-2021 :

هذا العامل خاص بحجم الإنتاج النفطي وتأثيره العكسي غير مباشر على الجباية العادية، وعليه هل الإنتاج النفطي يؤثر على حصيلة الجباية العادية؟وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (02):علاقة الإنتاج المحروقات بحصيلة الجباية العادية بالجزائر للفترة 2000-2021

السنوات	الإنتاج النفطي للبترول ألف برميل يوميا	الجباية العادية%	الجباية البترولية %
2000	800	25.7	74.3
2001	820	36.3	63.7
2002	864	41.2	58.8
2003	1134	34.9	65.1
2004	1228	33.4	66.6
2005	1349	26.4	73.6
2006	1365	25.4	74.6
2007	1360	26.5	73.5
2008	1382	22.9	77.1
2009	1270	36.7	63.3
2010	1258	35.8	64.2
2011	1240	33.9	66.1
2012	1210	36.1	63.9
2013	1203	38.3	61.7
2014	1193	40.1	59.9
2015	1108	55.4	44.6
2016	1090	65.2	34.8
2017	1047	64.8	35.2
2018	1042	58.7	41.3
2019	1022	61.8	38.2
2020	897	72.7	27.3
2021	913	60.4	39.6

La source est préparée par les chercheurs, en s'appuyant sur: -Ministère des Finances- DGPP,"Rétrospective-Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2020", www.dgpp-mf.gov.dz.

-https://prixdubaril.com/petrole-index/petrole-algerie.html

- https://www.opec.org/opec_web/en

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

من خلال الجدول رقم (02) أن هناك وجود علاقة عكسية غير مباشرة متذبذبة بين حجم الإنتاج وحصيلة الجباية العادية باستثناء فترات سنوية معزولة يكون فيها ارتفاع حجم الإنتاج النفطي يقابله ارتفاع الجباية العادية هذا لان قطاع المحروقات بصدد صب مداخليه على القطاعات الأخرى التي هي أوعية في حد ذاتها وذالك بارتفاعات الناتج الداخلي الخام، والذي هو وعاء ضريبي ومثال ذلك سنة 2016 حيث الإنتاج النفط هو1090 ألف برميل يوميا ونسبة الإيرادات 65.2%، أما باقي السنوات يلاحظ انه كلما ارتفع حجم الإنتاج النفطي اثر ذلك عكسيا فتتقلص الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، ليس بشكل الكبير ولكن يبقى تأثيرها العكسي من ضمن العوامل الأساسية في تقليص الجباية العادية مقابل الجباية البترولية.

- **تحليل نتائج من الجدول رقم (02) ما يلي:**

✓ **كلما زاد الإنتاج النفطي قلت وتقلصت الجباية العادية أي علاقة عكسية بين حصيلة الجباية العادية وارتفاع حجم الإنتاج النفطي الذي يزيد ويرفع من حصيلة الجباية البترولية.**

✓ **سجلت سنة 2008اكبر إنتاج نفطي لفترة الدراسة بإنتاج نفطي 897ألف برميل يوميا، وسجلت حصيلة للجباية العادية هي الأعلى على الإطلاق في فترة الدراسة بنسبة قدرها 72.7%.**

✓ **سجلت سنة 2008اكبر إنتاج نفطي لفترة الدراسة بإنتاج نفطي قدرة مليون وثلاثة مئة واثنان وثمانين ألف برميل يوميا1382الف برميل يوميا، وسجلت حصيلة للجباية العادية هي الأقل في فترة الدراسة بنسبة قدرها 22.9%.**

✓ **سجلت سنة 2020 إنتاج نفطي منخفض في فترة الدراسة بإنتاج نفطي 897ألف برميل يوميا، وسجلت حصيلة للجباية العادية هي الأعلى على الإطلاق في فترة الدراسة بنسبة قدرها 72.7%.**

✓ **كلما انخفض الإنتاج النفطي زادت مباشرة نسبة الجباية العادية، إلا استثناءات في انخفاض حصيلة ونسبة الجباية العادية وهذا راجع إلى عاملين أساسين وهما ارتفاع الكبير للأسعار النفط في الأسواق العالمية، والعامل الثاني يعود إلى فرض ضرائب جديدة وتعديل في رفع أسعار ضرائب ضمن قوانين المالية السنوية عامة والقوانين المالية المعدلة وقوانين المالية المكملة.**

✓ **تأثير الإنتاج النفطي على حصيلة الجباية البترولية تأثير ثانوي مقارنة بتأثير أسعار المحروقات على الجباية البترولية.**

✓ **تأثير الإنتاج النفطي عكسي على نسبة الجباية العادية وطردي على نسبة الجباية البترولية بشكل ثانوي مقارنة بتأثير أسعار المحروقات.**

III-3- دراسة مكونات الجباية العادية وتطور قيمها من سنة2000الى غاية سنة2020.

عرفت الجباية العادية في الجزائر أوضاع شبه مستقرة إلى زمن معين و تطورات تنظيمية داخلية مباشرة، وأخرى غير مباشرة فرضتها الظروف والأوضاع الاقتصادية العالمية، وفي الجدول التالي يوضح لنا مكونات الجباية العادية وتطوراتها خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (03): مكونات الجباية العادية وتطورات قيمها خلال الفترة 2000-2020.بالمليار دج.

السنوات	الضرائب المباشرة	التسجيل والطابع	الرسوم على رقم الأعمال	حاصل الضرائب المختلفة	الحقوق الجمركية
2000	82022	16208	163450	1501	86321
2001	98479	16835	178790	451	103683
2002	112234	18896	222662	776	128355
2003	127915	19285	233090	828	143807
2004	147983	19950	273265	735	138838
2005	168144	19617	312083	969	143888
2006	241224	23536	335321	1086	114889
2007	258079	28126	347648	1019	133126
2008	331547	33623	426839	1406	164882
2009	462134	35813	470486	1258	170231
2010	561682	39652	494423	1427	181865
2011	653883	45191	522606	1548	210427
2012	862288	56094	653234	2003	338209
2013	823110	62518	743414	3458	403771
2014	881254	70769	765275	1675	370906
2015	1034468	84713	829061	1501	411156
2016	1109199	85782	891675	6612	389396
2017	1207589	92601	990983	4277	364768
2018	1203761	88397	1092936	4181	324196
2019	1264737	83703	1128851	5230	362128
2020	1183358	69342	1038560	6122	328207

La source est préparée par les chercheurs, en s'appuyant sur: –
https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207– Chapitre –12 – Finances publiques

- من الجدول رقم(03)يتبين لنا ما يلي:

✓ **الضرائب المباشرة:** وهي ضرائب تفرض على ثروة دخل وممتلكات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ففي سنتي 2000 و2001 لم تتجاوز عتبة 100الف مليار، وهو ما يفسر للدخول الضعيفة للمجتمع وندرة الثروة الأشخاص والشركات بصفة عامة بسبب أزمة الاقتصادية في التسعينيات وبرامج الصندوق النقد الدولي وشروطه، ثم بدأت بالتزايد وتضاعف منذ تاريخ2002 فقد بلغت 112234مليار دج إلى وصولها عظمى سنة2019 إلى قيمة بحوالي1264737مليار دج وهذا راجع إلى ضخ الأموال البرامج التنموية التي قاربت ألف مليار دج أي ما قيمته تريليون دولار جزائر.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

✓ **التسجيل والطابع:** حصيلته جد متواضعة فهو نظير تقديم خدمات عمومية وإدارية، حيث تضاعف من سنة2000 التي كانت قيمتها16208مليارد ج إلى بلوغ قيمة عظمى بحوالي 92601 سنة2017.

✓ **الرسوم على رقم الأعمال:** حصيلته جد متوسطة لبأس بيها فهي نظير الرسم على القيمة المضافة 17%وزادت19%والمخفضة الى7%وتحولت الى9%، حيث تضاعف من سنة2000 التي كانت قيمتها163450مليار دج إلى بلوغ قيمة عظمى بحوالي 1128851 سنة2019.

✓ **حاصل الضرائب المختلفة:** تبقى قيم حصائله جد ضعيفة ومتواضعة من أدنى قيمه لها سنة2001 التي كانت قيمة حصيلتها 451 مليار دج، وتواصل الارتفاع للانتهاج السياسة المعتمدة على الجباية العادية مقابل الجباية البترولية إلى وصول حدود متضاعفة بلغت سنة2016ما قيمته محصلة إلى6612 مليار دج.

✓ **الحقوق الجمركية:** حصيلته جد متواضعة فهو كل ما يستورد خارج الحدود الإقليمية للدولة، حيث تضاعف من سنة2000 التي كانت قيمتها86321مليار دج إلى بلوغ قيمة عظمى بحوالي 389396 سنة2016، فالحقوق الجمركية كانت خاضعة للاتفاقيات الدولية والتي لعل أبرزها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي كبدت الجزائر ملايير دولارات .

خاتمة:

تقييم الجباية العادية في الجزائر لا يتوقف على عوامل مباشرة تخص النظام الجبائي وحده باعتبار أن الجباية العادية تخضع لعدة عوامل مختلفة سواء داخلية أو خارجية التي من أبرزها الاتفاقيات التجارة والاتفاقيات الجمركية الخ..... ،أما العوامل الداخلية تتمثل في المنظومة الضريبية كضعف الإدارة وعدم مواكبة الرقمنة والفساد والاقتصاد الموازي كل هذه تحد من ارتفاع حصيلة الجباية العادية.مع الإشارة إلى الإيرادات الضريبية ككل تتكون من الجباية العادية والجباية البترولية اللذان هما في علاقة عكسية مع بعضهما وعلى ضوء ذلك توصلنا:

- **إلى النتائج التالية:**

✓ كلما ترتفع أسعار البترول تتقلص حصيلة الجباية العادية وذلك للعلاقة الطردية الموجودة بين ارتفاع أسعار المحروقات مع زيادة حصيلة الجباية البترولية، وهذا لتأثير الأساسي لأسعار المحروقات على حصيلة ونسبة الجباية البترولية.

✓ كلما زاد الإنتاج النفطي تتقلص حصيلة الجباية العادية وذلك للعلاقة الطردية الموجودة بين زيادة إنتاج المحروقات مع زيادة حصيلة الجباية البترولية، وهذا لتأثير الثانوي لإنتاج النفط على حصيلة ونسبة الجباية البترولية.

✓ تزداد حصيلة الجباية العادية في بعض الحالات رغم ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج لان قطاع المحروقات كان بصدد صب مداخليه على قطاعات إنتاجية أخرى في حالات فقط لكون هذه القطاعات لم تتطور وتنمو ذاتيا بعيد عن تمويل الحكومات المعتمدة على مدا خيل المحروقات.

✓ ارتفاع أسعار المحروقات وازدياد الإنتاج المحروقات ينعكس سلبيا مباشرة على حصيلة الجباية العادية وهو مظهر من مظاهر المرض الهولندي.

- **وعلى ضوء النتائج تم اقتراح هذه التوصيات كالتالي:**

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

- ✓ إصلاح النظام الضريبي و رقمنته.
- ✓ تنويع مصادر ومنابع وقواعد الضريبية من غير قطاع المحروقات.
- ✓ دعم القطاعات الإنتاجية المعول عليها مثل قطاعي الفلاحة والصناعة باعتبارها داعمة للجباية العادية على المدى القصير والطويل.
- ✓ عدم إدراج الإيرادات البترولية كلها في الموازنة وتوجيهها إلى صناديق أخرى تدعم النمو الاقتصادي بعيدا عن الدور التقليدي لصناديق في سد العجز الميزانية أي تجاوز ادوار صندوق ضبط الإيرادات.
- ✓ عقلنه الامتيازات الضريبية والحد من المزايا الضريبية للنشاطات الاقتصادية الغير الإستراتيجية وتقنينها.

- الإحالات والهوامش:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. احمد حمزة، و امين البار. (2022). العوامل والاليات المؤثرة في تحديد اسعار النفط. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة* العدد01، صفحة 1104.
2. الناصر بوطيب، و عمر غزاوي. (2019). ثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر–دراسةقياسيةللفترة 2018/1990 باستخدام نموذج A. *مجلة العلوم االقتصادية والتسير والعلوم التجاريةالعدد02* ، صفحة 56.
3. جبور علي سايح، و علي عزوز. (2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* العدد19، صفحة 256.
4. خالد الخطيب. (1992). *الضريبة على الدخل اصول محاسبتها*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
5. عبد الله المختار. (2019). *المحاسبة الضريبية النظرية والتطبيق*. جامعة شندي.
6. عبد المجيد قدي. (2011). *دراسات في علم الضرائب*. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
7. عدلي نشاد سوزي. (2009). *اساسيات المالية العامة*. بيروت: منشوا رت الحلبي الحقوقية للطباعة والتوزيع.
8. محمد عباس محرزي. (2003). *اقتصاديات الجباية والضرائب*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
10. تقرارت يزيد وآخرون. (2019).اقتصاد المحروقات واشكالية التنمية الشاملة:تقييم اثر انهيار اسعار النفط على مسار التنمية في الدول النامية–حالة الجزائر نموذجا–.مجلة الابحاث الاقتصادية.العدد02. 73–78.

References in english

11. Carl, P. (1931). *Introduction To Public Finance.* US America: The Macmillan Company.